

دَوْرُ الْحَالَةِ الصَّرْفِيَّةِ لِلْفَظِّ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ تَعْلِيلِيَّةٌ مِنَ الْأُسْلُوبِ الْقُرْآنِيِّ

أ. خالد ضو

جامعة الجزائر -1-

تاريخ النشر: ديسمبر 2021

تاريخ الإرسال: 2021-12-09

ملخص:

يدرس هذا البحث العلاقة بين قواعد الصرف والنحو وتفسير المعاني في القرآن الكريم، ويهدف إلى بيان أهمية تفعيل مبدأ التعليل اللغوي في التأصيل والتأويل، وتحليل بعض الأساليب في الآيات القرآنية لبيان دور الصرف في تخصيص المعنى، كما يهدف إلى تحديد رتبة الاعتماد على قواعد الصرف في تأويل النصوص القرآنية وتفسيرها، وتعليل الوجوه التأويلية المبنية على الحالة الصرفية للكلمة، ومن أهم نتائج البحث أنّ الحالة الصرفية للفظ هي الوضعية التي تتضافر فيها قواعد النحو وقواعد الصرف في بيان اشتقاق اللفظ أو وزنه، ويُحدّد مدلوله أو إعرابه بما يوافق تلك الحالة، وتُعدّ من الأسس التي يستعين بها الفقهاء والمفسرون في فهم كلام الله تعالى وتفسيره، كما أنّ التوجيه الصرفي لتركيب الآية يكون مُعَضِّداً للرأي، كما قد يكون مُرَجِّحاً له.

الكلمات المفتاحية: الصرف؛ النحو؛ الممنوع من الصرف؛ التفسير.

Abstract:

This research studies the relationship between the rules of morphology and grammar and the interpretation of meanings in the Holy Qur'an. The research aims to demonstrate the importance of activating the principle of linguistic reasoning in rooting and interpretation, and to analyze some methods in Qur'anic verses to show the role of morphology in allocating meaning. It also aims to

determine the rank of dependence on morphological rules in the interpretation of Quranic texts. In addition, explanation of the interpretive aspects based on the morphological state of the word. Among the most important results of the research is that the morphological state of the word is the situation in which the rules of grammar and the rules of morphology combined to explain the derivation of the word or its weight, and its meaning or expression is determined according to that case. It one of the foundations that jurists use in understanding and interpreting the Holy Qur'an. As that, the morphological guidance for the composition of the verse is as supportive of the opinion as it is likely for it.

Keywords: morphology; grammar; interpretation;

1. مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ وبعد: فإن اللغات تتألف من ألفاظ وقواعد واشتقاقات، وكلما كثرت تلك العناصر تنوعت الأساليب والتراكيب، واللغة العربية هي أكثر اللغات ألفاظاً وأوسعها اشتقاقاً، مما جعل أساليبها عميقة وتراكيبها بليغة، كما تعتمد اللغة العربية على مبادئ نحوية وصرفية عديدة في بناء التعبير، مما يجعل فهم ذلك التعبير متوقفاً على إدراك تلك المبادئ.

اعتمد الفقهاء والمفسرون على القواعد النحوية والصرفية في تفسير العديد من الآيات في القرآن الكريم، وذلك لقول الله تعالى: بلسان عربي مبين، فبيان المعاني يحتاج إلى فهم اللسان العربي، وهذا البحث يبين دور قواعد الصرف في إدراك معنى التعبير القرآني، بحيث سي طرح بعض النماذج من القرآن الكريم التي اعتمد فيها المفسرون على الحالة الصرفية للفظ في تفسيرها، كما سيتم تحليل تلك النماذج لبيان علة الاستغلال وصحة الاستدلال.

أولاً- أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في عدة نقاط يُذكرُ منها:

- دراسته لأصح كتاب على الإطلاق؛ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.
- تفعيله لمبدأ التعليل اللغوي في التأويل والترجيح.
- تركيزه على أهمية الربط بين الفروع اللغوية وعلم الفقه والتفسير.
- اشتماله على جملة من اللطائف في النص القرآني.

ثانياً- إشكالية البحث:

ينطلقُ هذا البحث من الإشكال الآتي:

● كيف يُمكن توظيف الحالة الصرفية في الدلالة على المعنى عند التأويل؟

ويندرج تحت هذا الإشكال التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالحالة الصرفية للفظ؟
- إلى أي مدى يعتمد المفسرون على النحو والصرف في التأويل؟
- هل يُمكن لقواعد الصرف أن تكون مُرجّحاً عند الاختلاف؟

ثالثاً- أهداف البحث:

يهدفُ هذا البحث إلى الآتي:

- تحديد المقصود بالحالة الصرفية وبيان معاييرها.
- بيان أهمية تفعيل مبدأ التعليل اللغوي في التأصيل والتأويل.
- تحليل بعض الأساليب في الآيات القرآنية لبيان دور الصرف في تخصيص المعنى.
- تحديد رتبة الاعتماد على قواعد الصرف في تأويل النصوص القرآنية وتفسيرها.
- تعليل الوجوه التأويلية المبنية على الحالة الصرفية للكلمة.

رابعاً- منهج البحث:

أُنْتُهَجَ في معالجة هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في بيان أقوال الفقهاء في بعض النصوص القرآنية، وذلك من خلال تحليل تراكيبها، وتأصيل ألفاظها، واستعين بالمنهج الاستقرائي في استنباط العلل التأويلية بالجمع بين مبادئ التفسير وقواعد الصرف في اللغة.

خامساً- خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف المذكورة؛ جاء هذا البحث في عنصرين تتقدمهما مقدمة وتليهما خاتمة، وتفصيل الخطة كالآتي:

1. مقدمة: فيها أهمية الموضوع وإشكاليته وأهدافه ومنهج دراسته وخطة تقسيمه.

2. أهمية الصرف في بناء التركيب.

1-2. تعريف الصرف وموضوعه

2-2. العلاقة بين الصرف وعلم التفسير

3. أثر الحالة الصرفية في التأويل والتفسير.

1-3. حالة التذكير والتأنيث

2-3. حالة المنع من الصرف

4. الخاتمة: فيها أهم نتائج البحث، مع الاقتراحات.

2. أهمية الصرف في بناء التركيب:

تُعَدُّ قواعد الصرف من القواعد الأساسية في بناء الكلام، بحيث تُدْرِكُ المعاني من خلال السياق الصرفي للعبارة، فإذا ورد في عبارة ما اسمٌ يحتمل التأنيث والتذكير فإننا نعرف جنسه من خلال صرف الفعل أو جنس الصفة وهكذا.

2-1. تعريف الصرف وموضوعه:

الصرف من أهم علوم اللغة العربية؛ إذ يُعَوَّل عليه في ضَبْط صَيِّغِ الْكَلِمِ، ومعرفة تصغيرها والنسبة إليها والعلم بالجموع القياسية والسماعية والشاذة، ومعرفة ما يعتري الكلمات من زيادة أو إعلال أو إدغام أو إبدال، وقد كان قديماً جزءاً من علم النحو.¹

2-1-1. الصرف لغةً:

الصرف هو رد الشيء عن وجهه، ويُقال: صرفه يصرفه صرفاً فانصرف، وصارف نفسه عن الشيء: صرفها عنه.²

التَّصْرِيف هو اشتقاق بعضٍ من بعضٍ، ومنه تصريف الرِّيح؛ وهو تَصَرُّفُهَا من وَجْهِهِ إلى وَجْهِهِ، وحالٍ إلى حال، وكذلك تصريف الأمور، والصَّرْفُ: بَيْعُ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ، ومنه الصَّيْرِيفُ لِتَصْرِيفِهِ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ، وصَرَفَ الدَّهْرُ: حَدَّثَهُ، وصَرَفَ الكلمة: إِجْرَاؤُهَا بِالتَّنْوِينِ.³

2-1-2. الصرف اصطلاحاً:

الصرف أو التصريف هو علم يبحث في أحوال أبنية الكلمة صحة واعتلالها، وزيادة ونقصانها، وموضوعه الكلمات العربية من حيث البحث عن صحتها واعتلالها، ويستمد أصوله من القرآن الكريم والسنة، وكلام العرب، ويهدف إلى فهم اللغة

¹ - مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، 1993م، ج1، ص9.

² - ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ، ج9، ص189.

³ - الفراهيدي؛ كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ط)، (د.ت)، ج7، ص110.

الموصلة إلى فهم كتاب الله تعالى، وتعلمه واجب كفاي، واتفق أهل اللغة على أنّ معاذ بن مسلم الهراء؛ نسبة إلى بيع الثياب الهروية، هو واضع علم الصرف، على الرغم من أنّ كتاب سيوييه مليء بالمسائل الصرفية، ولكن الهراء هو أول من أفرد علم الصرف بالبحث، والإكثار من مسائل التمارين التي كان النحاة يسمونها تصريفا فنسب إليه وضع هذا العلم.¹

الأبواب الرئيسة التي يتناولها علم الصرف هي: باب التصريف، أبنية الأسماء، أبنية الأفعال، والمعاني في الأفعال، والمصدر، والفعل، والاشتقاق، وأبنية المصادر، والأمثلة؛ وهو يقابل تصريف الأفعال، ثم باب الزيادة، فالإبدال، ثم الحذف.²

الصرف هو علم من علوم اللغة العربيّة، وهو العلم الذي يُعنى بتحويل الكلمة من أصل واحد إلى كلمات أخرى من الجذر نفسه لمعانٍ مقصودة ذات مغزى، وهذا التغيير هو الذي يفيد في المعنى، وهو علم يبحث في مفردات اللغة من حيث صورتها، وهيئتها، وما فيها من صحّة أو إبدال، أو إعلال أو إدغام، وهو علم دراسة المشتقات في اللغة، وبمعنى آخر هو العلم الذي يدرس "بنية الكلمة" في اللغة العربيّة ومعناها من حيث المشتق منها³، ويتبعه أيضا كل ما له علاقة بالوزن من حيث الأفراد والثنية والجمع، أو التذكير والتأنيث، وذلك في معرفة الاشتقاق لا الإعراب.

¹ - الراثقي المالكي؛ فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (د.ط)، 1417- 1418هـ، ص170.

² - عبد القاهر الجرجاني، في الصرف، تحقيق وتقديم: علي توفيق الحّمّد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م، ص11.

³ - هديل البكري، ما هو الصرف (مقال منشور على موقع موضوع)، تاريخ النشر: 11 فيفري 2015م، تاريخ الاطلاع: 9 ديسمبر 2021م، الرابط: <https://bit.ly/3IIuUro>

2-1-3. فروع علم الصِّرف:

يتناول علم الصِّرف دراسة ما يأتي¹:

- الميزان الصرفي: وهو مقياس وضعه علماء اللغة؛ لمعرفة بُنية الكلمة، وجعلوا أصوله الثلاثية (ف.ع.ل)؛ إذ تقابل الفاء الحرف الأول من أصل الفعل، والعين تقابل الحرف الثاني، واللام تقابل الحرف الثالث.
- حروف الزيادة التي تدخل على الأفعال لتؤدّي معنى دلاليًا مُعَيَّنًا خاصًا بها، وهي مجموعة في كلمة (سألتُمونيها).
- أبنية الأفعال والأسماء: أي إن كانت مُجَرَّدة أو مزيدة.
- المصادر: وتتضمّن المصدر الصريح، مثل: صعود وانطلاق، والمصدر الميمي، مثل: موقف، والمصدر الصناعي، مثل: وطنيّة، ومصدر المرة، مثل: جلسة، ومصدر الهيئة، مثل: وقفة.
- المُشْتَقَّات: وتتضمّن اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المُشَبَّهة، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة،
- الأسماء الجامدة، وهي الأسماء التي لا فعل لها ولا اشتقاق؛ كعناصر الطبيعة الحسيّة، نحو: شمس ورجُل.

كما يدخل أيضا ضمن قواعد الصرف كل ما يكون مكملًا للنحو وليس بنحو، مثل أوزان الجموع والثنية، وأوزان التذكير والتأنيث، ويختلف الصرف عن

¹- عبد الله يعقوب الجديع العنزي، المنهاج المختصر في علمي النحو والصِّرف، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، 2007م، ص144 وما بعدها. ويُنظر أيضا: هيثم عمايرة، ما هو علم الصرف (مقال منشور على موقع موضوع)، تاريخ النشر: 10 يونيو 2018م، تاريخ الاطلاع: 8 ديسمبر 2021م، الرابط: <https://bit.ly/31DsTvr>

النحو، في كون الخلل في النحو مغير للمعنى بالضرورة، أمّا في الصرف فمُخلٌّ بالتركيب، أمّا المعنى قد يُغيّره وقد لا يُغيّره.

2-2. العلاقة بين النحو والصرف والتفسير:

تتداخل علوم اللغة العربية فيما بينها، ويخدم بعضها بعضاً، ويُعدُّ علماً النحو والصرف فرعين لأصل واحد، ويأتي في هاتين العناصر بيان للعلاقة بينهما، وبيان لعلاقتها بعلم التفسير.

2-2-1. العلاقة بين النحو والصرف:

لل كلمات العربية حالتان حالة إفراد وحالة تركيب؛ والبحث عنها وهي مُفردة، لتكون على وزن خاصّ وهيئة خاصة هو من موضوع "علم الصرف"، والبحث عنها وهي مُركبة، ليكون آخرها على ما يقتضيه منهج العرب في كلامهم من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو بقاء على حالة واحدة، من تغيّر، هو من موضوع "علم الإعراب".¹

يُمكن القول إنّ الصرف علمٌ بأصول تُعرّف بها صيغ الكلمات العربية وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء، وهو علمٌ يبحث عن الكَلِم من حيث ما يَعرِضُ له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال وبه نعرّف ما يجب أن تكون عليه بنية الكلمة قبل انتظامها في الجملة، وموضوعه الاسم المُعرَّب والفعل المُتصرّف، فلا يبحث عن الأسماء المبنية، ولا عن الأفعال الجامدة، ولا عن الحروف²، ومُرتكزه في الوزن والاشتقاق، بينما يرتكز النحو في الموقع الإعرابي.

¹- مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، 1993م، ج 1، ص 9.

²- المرجع نفسه، ج 1، ص 9.

2-2-2. العلاقة بين النحو والصرف وعلم التفسير:

إن علم التفسير مبني على عدة أصول وقواعد، أهمها الأصول الشرعية، العقدية والأصولية، وكذلك الأصول اللغوية، النحوية منها والصرفية، فنجد المفسر ينتقل بين هاته الأصول ليصل إلى فهم للآية، أو يُنتج أدلة تُعَصِّد رأيه ومذهبه.

يجتهد الفقهاء والمفسرون في فهم كلام الله تعالى ليصلوا إلى الحكم الصحيح في المسائل والاستدلال الدقيق عليها، ومن الأسس التي يركز عليها التأويل تأصيل اللفظ من الناحية اللغوية؛ نحوًا وصرفًا، فيستعمل المفسرون قواعد اللغة العربية في تبيين الوجوه المحتملة في التأويل، ويسعون إلى تعليل كل استثناء وارد ليخرج من الشذوذ إلى التقعيد، فيكون ردا على كل من يدعي الخطأ أو عدم الانضباط في القرآن الكريم.

إن قواعد الصرف في اللغة العربية هي التي تعطي للكلمة حجمها المطلوب في السياق من حيث الجنس تأنيثًا وتذكيرًا، ومن حيث الزمن ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا، ومن حيث العدد أفرادًا وتثنية وجمعًا، وكل خلل في البناء الصرفي يحدث لزامًا خللاً في التعبير وفي معناه، فلا نقول جاء الفتاة، ولا نقول: قالت الرجل، وهكذا.

من خلال ما تم ذكره نجد أن العلاقة بين قواعد النحو والصرف وعلم التفسير وطيدة شديدة يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- قواعد الصرف في الأفعال والأسماء لا تنفك عن قواعد النحو التي تحب معرفتها لللقيه والمفسر.
- علم التفسير يجعل كل علوم اللغة من أولياته وذلك لإدراك المعنى، وحسن الفهم وضبط الحكم.
- تخدم قواعد الصرف قواعد النحو في تحديد الحالة الصرفية المناسبة للكلمة في ذلك السياق، مما يجعل تفسير السياق مربوطاً بالبناء الصرفي.

3. أثر الحالة الصرفية في التأويل والتفسير:

تُعَدُّ الحالة الصرفية للفظ من بين الأسس التي يعتمد عليها الفقهاء والمفسرون في فهم كلام الله تعالى وتفسيره، أو الاستعانة بها في ذلك؛ وفي العناصر القادمة ذكر لبعض النماذج التي استعان فيها الفقهاء بحالة الكلمة من الجانب الصرفي في تأويل معناها وبناء الحكم عليه.

3-1. حالة التذكير والتأنيث:

يُعَدُّ تصنيف الأسماء تذكيراً وتأنيثاً من أسهل التصنيفات في أغلب الأسماء؛ إلا بعض الاستثناءات التي شاع استعمالها في غير جنسها، أو تلك التي تحتمل التذكير والتأنيث من جموع غير العاقل

إن الحالة الصرفية للاسم بكونه مذكراً أو مؤنثاً تساعد على تأويل اللفظ الذي يحتمل عدة معاني، ومن ذلك نجد قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228]

اختلف المفسرون في تأويل "القرء" في هاته الآية، فمنهم من قال هو الحيض ومنهم من قال الطهر، لأنّ لفظ "القرء" من الأضداد في كلام العرب؛ فيصلح للحيض ويصلح للطهر¹، وقال أكثر أهل العلم: المراد به الحيض²؛ وهو قول أهل العراق، وفي قول أهل المدينة هو الطهر³، وقد استدل كل من الفريقين بجملة من

¹- أبو منصور الأزهري، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، مسعد عبد الحميد السعدي، دار الطلائع، (د.ط)، (د.ت)، ص226.

²- أبو الليث السمرقندي، بحر العلوم، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، زكريا عبد المجيد النوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م، ج1، ص207.

³- ابن أبي زَمَنِين المالكي، تفسير القرآن العزيز، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002م، ج1، ص228.

الأدلة؛ آيات وأحاديث وأقوال وآراء للصحابة رضي الله عنهم، بالإضافة إلى أدلة لغوية؛ وهاته الأخيرة فقط هي التي سيأتي تفصيلها؛ وذلك تجنباً للإطناب والخروج عن مضمون البحث.

القول الأول: القرء هو الحيض:

وروي هذا عن الإمام علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وأبي الدرداء، وعبادة بن الصامت، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم أجمعين، وروي أيضاً عن سعيد بن جبير، والحسن، وعكرمة، والشعبي، وقتادة في إحدى الروايات، والربيع بن أنس، ومقاتل بن حيان، ومجاهد، والسدي، وعطاء الخراساني¹، وروي أيضاً عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما²، كما روي عن الضحاك، وأبي حنيفة، وأهل العراق³، وهو مذهب سفيان وأهل الكوفة⁴، واستشهد هؤلاء بقول الشاعر⁵:

يا رُبَّ ذي صغن عليّ فارض له قروءٌ كقروء الحائض

¹- ابن أبي حاتم الرازي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 1419هـ، ج2، ص415. ويُظن أيضاً: أبو الحسن الواحدي، التفسير البسيط، أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1430هـ، ج4، ص211-212.

²- أبو منصور الماتريدي، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005م، ج2، ص156.

³- أبو الحسن الماوردي، تفسير الماوردي (النكت والعيون)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص290-291.

⁴- أبو إسحاق الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2002م، ج2، ص169.

⁵- أبو الحسن الماوردي، تفسير الماوردي (النكت والعيون)، ج1، ص290-291.

القول الثاني: القرء هو الطهر:

رُوي هذا التأويل عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها؛ حيث قالت: "تدرون ما الأقراء؟ إنما الأقراء الأطهار"¹، ورُوي أيضا عن زيد بن ثابت وابن عمر رضي الله تعالى عنهما، وبه أخذ أهل المدينة²، ورُوي أيضا عن الزهري، وأبان بن عثمان، والشافعي، وأهل الحجاز³، ورُوي أيضا عن مالك والشافعي⁴، وهو مذهب المالكية⁵، واستدل هؤلاء بأدلة عديدة، والدليل اللغوي منها هو قول الأعشى⁶:

أني كلّ عامٍ أنت جاشمُ غزوةً تشدُّ لأقصاها عزيمَ عزائك
مؤرّنةً مالاً وفي الحيّ رفعةً لِمَا ضاعَ فيها من قروءِ نسائك

استدل أصحاب هذا القول بدليل صرّفي لتقوية رأيهم ومذهبهم، ويتمثل هذا الدليل في الاعتماد على تأنيث لفظ "ثلاثة" في الآية للحكم على تذكير لفظ "القرء"، وإن كان مذكرا سيكون معناه الطهر لأنه مُذكر، وتفصيل ذلك كالآتي:

تقول القاعدة الصرفية بأنّ العدد من ثلاثة إلى عشرة يكون على عكس المعدود في التأنيث والتذكير؛ فيُذكّر العدد حينما يكون المعدود مؤنثا، ويؤنّث حينما

¹- أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض، الحديث رقم: 2140، ج2، ص576.

²- أبو منصور الماتريدي، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، ج2، ص156-157.

³- أبو الحسن الماوردي، تفسير الماوردي (النكت والعيون)، ج1، ص290-291.

⁴- أبو إسحاق الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج2، ص169. ويُنظر أيضا: أبو الحسن الواحدي، التفسير البسيط، ج4، ص211-212.

⁵- ابن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، (د.ط)، 1387هـ، ج15، ص85.

⁶- أبو الحسن الماوردي، تفسير الماوردي (النكت والعيون)، ج1، ص290-291.

يكون المعدود مذكراً¹، وعلم تأنيث المعدود أو تذكيره يكون بالنظر إلى مفرده، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة:7]؛ فالليالي جمع ليلة وهي مؤنث فجاء عددها "سبع" بلفظ التذكير، والأيام مفردها يوم وهو مذكر فجاء عدده "ثمانية" بلفظ التأنيث.

في قول الله تبارك وتعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة:228] جاء العدد "ثلاثة" بصيغة التأنيث، مما يعني أنّ المعدود هنا "القرء" يكون باسم التذكير، لا باسم التأنيث؛ فدلّ على أنه أراد به الطهر²؛ لأنّ الطهر مُذكر والحیضة مؤنث.

بناءً على التحليل السابق يُمكن القول إنّ هذا التوجيه الصربي لتركيب الآية داعمٌ مُعزّد لرأي القائلين بهذا القول، كما يُمكن أن يكون مُرجّحاً لرأيهم، وقد يقول قائل بأنّ كون العدد "ثلاثة" مؤنثاً سببه أنّ "القرء" مذكر في لفظه دون النظر إلى معناه، نقول له بأنّ اللفظ يكون من جنس مرادفه ولا يخالفه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مُعْطَلَةً وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾ [الحج:45]؛ فالبرر يبدو مذكراً لفظاً؛ لكنها مؤنثة لأنها حفرة وتأنيثها منها.

3-2. حالة المنع من الصرف:

المنع من الصرف حكم يلحق بعض الأسماء في حالات، أن يمنع من التنوين والكسرة، وأن يُجَرَّ بالفتحة نحو "مررت بأفضل منه"، إلا إذا سبقته "ال" التعريف أو أضيف، فيجرُّ بالكسرة، على الأصل، نحو "أحسننت إلى الأفضل أو إلى أفضل الناس"، وقد يُصرف (أي ينوّن ويُجرُّ بالكسرة) غير المسبوق بـ"ال" ولا المضاف،

¹ - على الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص361. ويُنظر أيضاً: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، (د.ت)، ج4، ص537.

² - أبو منصور الماتريدي، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، ج2، ص158.

وذلك في ضرورة الشعر¹، كما يجوز صرفه للتناسب؛ مثل قوله تعالى: ﴿سَلَسًا وَأَعْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان:4].²

ويكون الاسم ممنوعاً من الصرف إذا اجتمعت فيه علتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما، وجاءت هاته العلة في النظم:

عدل ووصف وتأنيث وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب

وأمثلتها كالآتي: عمر، وأحمر، وطلحة، وزينب، وإبراهيم، ومساجد، ومعد يكرم، وعمران، وأحمد.³

الأسماء الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم كثيرة جداً، وسنختار نموذجين من أسماء العلم، ويمنع العلم من الصرف؛ فيُجَرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة، ولا يلحقه التنوين في الحالات الآتية⁴:

- إذا كان مؤنثاً؛ سواءً أكان مؤنثاً بالتاء كفاطمة، وطلحة، وحمزة، أم مؤنثاً معنوياً كسُعداء وزينب وسَقَر وَلَظَى، ويُستثنى العربي الثلاثي ساكن الوسط، نحو: هند؛ حيث يجوز منعه وصرفه والأولى صرفه، فإن كان الثلاثي الساكن الوسط أعجمياً وجب منعه؛ نحو: جَمَصَ وَبَلَحَ⁵؛ لأنه اجتمع فيه مانعان؛ التأنيث والعجمة، فإن سُمِّيَ مؤنث باسم مذكر عربي على هذا الوزن فلا يجوز صرفه عند سيبويه والخليل

¹- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص222.

²- ابن الحاجب؛ الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010م، ص12.

³- المرجع نفسه، ص12.

⁴- على الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ج1، ص369.

⁵- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص212.

والأخفش والمازني، وأما عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمر الجرمي فإنهم يرون جواز صرفه في هاته الحالة.¹

- إذا كان أعجميا.
- إذا كان مركبا تركيبا مزجيا.
- إذا كان مزيدا فيه ألف ونون.
- إذا كان على وزن الفعل.
- إذا كان مذكرا ثلاثيا مضموم الأول مفتوح الثاني.

3-2-1. لفظ مصر:

اسم مصر اسم أعجمي ممنوع من الصرف، وقيل هو اسم عربي مشتق، واختلف في سبب تسميتها على ثلاثة أشخاص، فقليل إنَّها سُمِّيت بمصر الأول: وهو مصرم بن مركائيل بن دوايل بن غرياب بن آدم، وقيل سُمِّيت بمصر الثاني: وهو مصرام بن نقراوش الجبار بن مصرم، وقيل سُمِّيت بمصر الثالث: وهو مصر بن بيسر بن حام بن نوح، وهو اسم أُطلق على مصر بعد حدوث الطوفان²، وقد ورد لفظ "مصر" في القرآن الكريم خمس مرات؛ ترتيبها كالاتي:

- قال تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: 61]
- قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ يُثُوتَا﴾ [يونس: 87]

¹- أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج 3، ص 351-352.

²- ابن تغري بردي الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق وتعليق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج 1، ص 62.

- قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾ [يوسف:21]
- قال تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَبْوِيهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [يوسف:99]
- قال تعالى: ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الزخرف:51]

ورد اسم "مصر" في الآيات الأربعة الأخيرة ممنوعاً من الصرف مما دلّ على أنه علم، وعليه فالمقصود به في هاتيه المواضع هو بلد مصر بعينها، لأنه من أنواع الممنوعات من الصرف لوجود علتين، وهما العلمية والعجمة¹؛ كما أنّ الاسم الذي على ثلاثة أحرف إذا كان أعجمياً لم ينصرف وإن كان خفيفاً، لأن الاسم المؤنث في ثلاثة أحرف خفيفة إذا كان أعجمياً يكون بمنزلة المذكر في الأربعة فما فوقها.²

أمّا الموضع الأول في سورة البقرة فقد ورد به اسم "مصر" مُنَوَّنًا؛ أي مصروفًا، فقال الخليل وسيبويه أراد مصرًا من الأمصار ولم يرد المدينة المعروفة؛ لأن صَرَفَهَا ينفي العلمية، وقال الأخفش والكسائي يجوز الصرف مع حصول العلمية والتأنيث لأنه ثلاثي ساكن الوسط.³

¹ - أبو سهل الهروي، إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1420هـ، ج1، ص213.

² - سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ/ 1988م، ج3، ص242.

³ - الشوكاني، فتح القدير، دار ابن كثير/ دار الكلم الطيب، دمشق/ بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ، ج1، ص108. ويُنظر أيضا: صديق حسن خان، فتح البيان في مقاصد القرآن، تقديم ومراجعة: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا/ بيروت، 1992م، ج1، ص183.

قرأ الجمهور "مصرًا" هنا بالتثنية، وهو خط المصحف، إلا ما حكى عن بعض مصاحف عثمان رضي الله عنه، وقال بعض من صرفها بأن الله تعالى أراد مصرًا من الأمصار غير معين، واستدلوا بما اقتضاه القرآن الكريم من أمرهم بدخول القرية، وبما تظاهرت به الرواية أنهم سكنوا الشام بعد التيه، وقالت طائفة ممن صرفها بأنه أراد مصر فرعون بعينها، وأجازوا صرفها لخفتها وشبهها بمند، ومنهم من قال: أراد المكان فصرف¹، وصرفها في قراءة الجمهور معضد لرأي من قال بأنه لا يقصد بلد مصر.

وقرأ الحسن وأبان بن تغلب وطلحة بن مصرف آية البقرة: ﴿اهْبِطُوا مِصْرَ﴾ [البقرة: 61] بترك الصرف، وكذلك هي في مصحف أبي بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما، وبهذا قيل: هي مصر فرعون، وقال أشهب: "قال لي مالك: هي عندي مصر قريتك مسكن فرعون"².

3-2-2. لفظ ثمود:

لفظ ثمود اسم علم ممنوع من الصرف، لاجتماع العلمية والتأنيث فهو اسم قبيلة صالح عليه السلام، وقد ورد هذا اللفظ في مواضع عديدة من القرآن وكان ممنوعاً من الصرف، إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ ثُمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّثُمُودَ﴾ [هود: 68]؛ بحيث قرأ الجمهور: ﴿أَلَا إِنَّ ثُمُودًا﴾ بالتثنية؛ على

¹ - ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ، ج1، ص154. ويُنظر أيضا: شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1964م، ج1، ص429. ويُنظر أيضا: أبو زيد الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ، ج1، ص251.

² - ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص154. ويُنظر أيضا: الشوكاني، فتح القدير، ج1، ص108.

اعتبار ثمود اسم جد الأمة، وقرأه حمزة، وحفص عن عاصم، ويعقوب، بدون تنوين على اعتباره اسماً للأمة أو القبيلة، وهما طريقتان مشهورتان للعرب في أسماء القبائل المسماة بأسماء الأجداد¹، وانفرد الكسائي بقراءة: ﴿لَثُمُودٌ﴾ بخفض الدال والتنوين باعتباره اسماً مذكراً، وقرأ الباقون بنصب الدال باعتباره اسماً للقبيلة.²

بناءً على قراءة الجمهور بصرف لفظ "ثمود" الأول في الآية بإثبات التنوين فيه، ومنع لفظ "ثمود" الثانية في الآية من الصرف؛ فهذا يدل على نفي العلمية على اسم "ثمود" في الموضع الأول وإثباتها في الثاني، إلا ما رُوي من قراءة الكسائي في اللفظ الثاني بالصرف.

بالاعتماد على الحالة الصرفية للفظ في تفسير المعنى نجد أنّ اللفظ الأول يعود على القوم لا على القبيلة باعتبارها موقعاً، فالصرف دلّ للذهاب إلى الحي أو الأب الأكبر والمنع للتعريف والتأنيث بمعنى القبيلة³، وقيل: قراءة الصرف دالة على الاستخفاف بهم لطيشهم في المعصية.⁴

تتداخل القواعد الصرفية والنحوية ليعلم بعضها بعضاً، وما جاءت هذه إلا لتفعيل تلك وينتجان معاً تركيباً صحيحاً فصيحاً يؤدي إلى معنى يحقق المقصود.

¹ - ابن عاشور التونسي، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ط)، 1984هـ، ج2، ص115.

² - البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ، ج2، ص456.

³ - أبو البركات النسفي، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: يوسف علي بدوي، تقديم: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م، ج2، ص72.

⁴ - البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ج9، ص326.

4. الخاتمة:

بفضل الله وفتحته وتوفيقه تمّ هذا البحث، وفي ختامه يُمكن عرض أهمّ النتائج المُتوصل إليها مع ذكر بعض التوصيات، وذلك في الآتي:

4-1. النتائج:

- ✓ تُعدُّ قواعد الصرف من القواعد الأساسية في بناء الكلام، بحيث تدرك المعاني من خلال السياق الصرفي للعبارة، فإذا ورد في عبارة ما اسمٌ يحتمل التأنيث والتذكير فإننا نعرف جنسه من خلال صرف الفعل أو جنس الصفة وهكذا.
- ✓ علمًا النحو والصرف فرعان لأصل واحد، وتتداخل القواعد الصرفية والنحوية لتخدم بعضها؛ فما جاءت هذه إلا لتفعيل تلك، ويسعيان معًا لإنتاج تركيب صحيح فصيح ضمن أسلوب يؤدي إلى تحقيق المعنى المقصود.
- ✓ الحالة الصرفية للفظ هي الوضعية التي تتضافر فيها قواعد النحو وقواعد الصرف في بيان اشتقاق اللفظ أو وزنه، ويُحدّد مدلوله أو إعرابه بما يوافق تلك الحالة، وتُعدُّ من الأسس التي يستعين بها الفقهاء والمفسرون في فهم كلام الله تعالى وتفسيره.
- ✓ من الأسس التي يركز عليها التأويل والتفسير تأصيل اللفظ من الناحية اللغوية، نحوًا وصرفًا، فيستعمل المفسرون قواعد اللغة العربية في تبيين الوجوه المحتملة في التأويل، ويسعون إلى تعليل كل استثناء لإخراجه من الشذوذ إلى التقعيد.
- ✓ إن قواعد الصرف في اللغة العربية هي التي تعطي للكلمة حجمها المطلوب في السياق من حيث الجنس تأنيثًا وتذكيرًا، ومن حيث الزمن ماضيًا أو حاضرا أو مستقبلا، ومن حيث العدد أفرادا وتثنية وجمعا، ومن حيث الوزن والاشتقاق.
- ✓ اعتمادًا على سياق العدد والمعدود يمكن إدراك المقصود بالمعدود إذا كان يحتمل التأويل أو يعتريه غموض، وذلك بمعرفة جنسه من خلال جنس العدد، لأن العدد والمعدود يختلفان في التأنيث والتذكير إذا كان العدد بين الثلاثة والعشرة.

✓ في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ "ثلاثة" بالتأنيث، فيكون المعدود هنا بالتذكير، فدلّ على أنه أراد الطهر؛ لأنّ الطهر مُذكر والحیضة مؤنث، وهذا التوجيه الصرفي لتركيب الآية مُعَصَّد لرأي القائلين بهذا القول، كما يُمكن أن يكون مُرَجَّحًا لرأيهم.

✓ اعتمادًا على الحالة الصرفية لاسم العلم الممنوع من الصرف في تفسير معناه وبيان مدلوله، فإنه إذا جاء ممنوعا فالعلمية قائمة، وإذا وردَ مصروفًا فقد انتفت عنه العلمية، وجاء للدلالة على شيء آخر.

4-2. التوصيات

- ✓ الاستعانة بالأسلوب القرآني الفريد في الكتابة والتأليف وذلك لتفعيل الأساليب في خدمة المعنى وتجنب الجمود الأسلوبي.
- ✓ دراسة الاستثناءات الأسلوبية والصياغية دراسة تحليلية لبيان الهدف والمقصد، وتضييق قاعدة الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه.
- ✓ تفعيل النص القرآني في الاستشهاد والتعليل في الدراسات اللغوية وخاصة البلاغية منها، لضمان الصحة وتأكيد الدقة.